موقفُ الخَليلِ بن أحمَدَ الفَرَاهيديّ من أشعارِ المُحدَثينَ وشُبهَةُ الاستِشهَاد بالمرذولِ مِنها في كتابِ (العَين)

أ.د. علي محسن بادي
كلية التربية الأساسية
جامعة سومر

الملخص

الوجهة العامة لهذه الدّرَاسَــة هي: قضية الشــاهد والاستِشــهَاد في العَرَبيّة وصِلَتُها بعصور الفصاحة. وموضوعها الخاصّ هو: موقف الخَليل بن أحمَدَ الفَرَاهيديّ من الاستِشــهَاد بأشــعار المُحدَثينَ. والجانبان الرئيســان المقصودان بالدّرَاسَــة من هذا المَوضوع اثنان، أحدهما: استقراء أشعار المُحدَثينَ في تراث الخَليل الصحيح الثابت النســبة إليه ممثلا بكتاب (العَين)، والآخر: الإلمام بأهم الآراء القديمة والحديثة في تفســير موقفه من الاستِشــهَاد بأشعار المُحدَثينَ وتقويمها. والغاية التي سعت الدّرَاسَة إلى تحقيقها: إيضاح المبهم في مذهب الخَليل من قضية الحدود الزمنية لرواية اللُّغَة والاحتِجَاج بشواهدها الشعرية بنحو عام، وموقفه مــن الاستِشــهَاد بأشــعار مُعَاصِريه بوجه خــاص، إذ ما زال هذا المــورد من علم الخَليل بــه حاجة لبحث يستقصي مسائله المهمة، ويظهر وجهُ الحقيقةِ منها.

الكلمــات المفتاحية : عصورُ الرّوايَة، الاستِشــهَاد في العَرَبيّة، الخَليل، الفَرَاهيديّ، الاحتِجَاج بأشــعارِ المُحدَثينَ.

المقدمة

قضية الحـدود الزمنية لروايـة اللُّغَة وتدوين أصولها والاحتِجَاج بشـواهدها عند القُدَمَاء الذين عبّروا عن مضمونهـا في مواقف متفرقة، وصاغها المتأخـرون بتقريرات نظرية محكمة، ثم بيانمدى الالتـزام بهـا في المسـتوى العمـلي أو التطبيقـي موضوع واسـع متشعب المسـالك ، لم يغفل عنه الدرس اللغوي الحديث، فقام الباحثون في عصرنا الحـاضر بدراسـته، وأشـبعوا جوانبـه الظاهرة بحثـا، وذلك في معظم جهودهم التي لها صلة من قريـب أو بعيد بتاريـخ العَرَبيّـة وعلومها، فضلا عن دراسـته بجهود مسـتقلة أغنت أغلب مسائله المهمة حتى اسـتوى من ملامحه الرئيسـة ما بات من الظهور بمكان قارب حد البديهيات المسلّم بها لدى المهتمين بعلوم العَرَبيّة وتاريخها.

وعـلى الرغم مـن تلك الجهـود الوفـيرة ظلّت دقائقُ أخرى وثيقةُ الصلة بهذا الموضوع مبهمةً ، لم تظهر ملامحها الأصيلة بنحو تام، ولم يسـتبن وجـه الحقيقة فيها بجـلاء، ومنها ما لحق موقف الخَليل بن أحمَدَ الفَرَاهيديّ، أسـتاذ أئمة العَرَبيّة، في الاستِشـهَاد بأشـعار مُعَاصِريـه مـن غموض وشبهة.

ويكمـن الغموض في اسـتجلاء حقيقة الموقف مـن حيث الجـواز أو المنع في هذه المسـألة بعد أن لـم يؤثَر عـن الخَليل رأيٌ صريـحٌ فيها، فهل كان يجيز الاحتِجَاج بأشـعار المُحدَثينَ من الشُّعَرَاء أم لا يجيزه؟.

وموطنُ الشبهة رجوعُ معظم شواهد (العَين) إلى شـعراء جاهليـين ومخضرمـين وإسـلاميين بمـا يوافـق المذهـب المشـهور في هـذه القضية، ولكنه اشـتمل على جمهرة من الشـواهد الشعرية لمُعَـاصِري الخَليل من الشُّـعَرَاء، ومنهـا ما ثبتت نسبته إلى الخَليل نفسه، فهل هذه الشواهد أصيلة في تأليـف الكتـاب ؟ أم ألحقهـا به آخـرون بعد استكمال تأليفه على يد الخَليل؟

وقد حاولت هذه الدّرَاسَـة استكمال جانب من البحـث فيما اكتنف تـراث الخَليل في هذه القضية مـن غمـوض، وكانت بدايةُ المسـير نحـو تحقيق هـذه الغايـة - بعد أَنْ لم نجـد ضرورةً للتعريف بالخَليل بسـبب شـهرته التـي تغني عـن تكلُّفِ الترجمة له بأسـطر معدودة- تقديمَ رؤية موجزة لقضيـة الروايـة والاستِشـهَاد في العَرَبيّـة، وهي المقدمة المناسـبة لكل دراسة تتعلق بهذه القضية في تقديرنا ،

يلي هذا التمهيدَ الموجزَ البحثُ المباشرُ في أشهر الآراء القديمـة والحديثـة التـي قيلـت في موقف الخَليل من أشعار المُحدَثينَ واشتمال (العَين) على طائفـة منها، واسـتعراضها بمنهج وصفي يقوم على أساس استقرائها بحسب سياقاتها التاريخية، وتقويمها وبيان مواضع الضعف والخلل فيها، ثم الخلـوص إلى نتيجة واضحـة محددة في الموضوع الرئيس للدراسة، وهو بيان الموقف الأصيل للخليل من الاحتِجَاج بأشعار المُحدَثينَ.

الحدود الزمنية لرواية الشعر والاستِشهَاد به

جمهور علماء العَرَبيّة لهم في هذا الشَأن مذهب عام مشـهور متفق عليه، ولقسـم منهـم مذاهب خَاصَّـة من بعض مقوماته؛ إذ تعارف أكثر علماء العَرَبيّة ورواتها الأوائل على عهود معلومة لاستقراء اللُّغَـة وتدوينهـا، وحدود زمنية معينة للشـواهد التـي يجـوز الاحتِجَـاج بهـا في المسـائل اللغوية

والنحوية، امتدت مـن العصر الجاهلي الى منتصف القـرن الثاني للهجرة، قـال السـيوطي: «أجمعوا على أنه لا يُحتَج بـكلام المولَّدين والمُحدَثينَ في اللُّغَة والعَرَبيّة. وفي (الكشاف) ما يقتضي تخصيص ذلك بغير أئمة اللُّغَة ورواتها، فإنه استشـهد على مسألة بقـول حبيب بـن أوس، ثم قـال: وهـو، وإن كان محدثا لا يُستشـهد بشعره في اللُّغَة، فهو من علماء العَرَبيّة، فاجعل مـا يقوله بمنزلة ما يرويه ... أول الشُّـعَرَاء المُحدَثينَ بشار بن برد ... ونقل ثعلب عن الأصمعي قال: ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة وهو آخر الحجج»[1].

وقـال عبـد القـادر البغـدادي: «الـكلام الذي يُستشـهد به نوعان: شـعر وغـيره، فقائل الأول قد قسّـمه العلمـاء على طبقـات أربع، الطبقـة الأولى: الشُّـعَرَاء الجاهليـون، وهـم قبل الإسـلام، كامرئ القيس والأعـشى. والثانية: المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كلبيد وحسان. والثالثة: المتقدمـون، ويقـال لهم الإسـلاميون، وهـم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق، والرابعة: المولَّـدون، ويقـال لهم المحدَثون، وهـم مَن بعدهم الى زماننا، كبشـار بن برد وأبي نواس، فالطبقتان الأوليان يُستشـهد بشـعرهما إجماعـا، وأما الثالثة فالصحيـح صحـة الاستِشـهَاد بكلامهـا... وأمـا الرابعة فالصحيح أنه لا يستشـهد بكلامها مطلقا؛ وقيل: يستشـهد بكلام من يوثَق به منهم، واختاره الزمخشري»[2].

ومما قيل في وصف الشُّعَرَاء المُحدَثينَ: «الحديثُ من الشُّـعَرَاء: هم الذين خالطـوا الحضر، وتربَّوا في البلاد، كمسـلم ومروان وأبي نواس وبشـار وسلم الخاسر ودعبل وحبيب والوليد وأقرانهم»[3].

وفي مقابل هـذا المذهب في قضية عصور الرواية اللغوية بنحو عام، وتحديد زمن الشـاهد الشعري بوجه خاص، اتخذ قسم من علماء العَرَبيّة ورواتها الأوائل مذهبين خاصـين منها؛ الأول: وافق الحدين الأولين في المذهب العام المشهور مع التصريح الجلي بإبعاد الحدود الأخرى.

وأكثـر الأخبار القديمة تنسـب الريـادة في هذا المذهـب الى أبـي عمرو بـن العـلاء (ت١٥٤هـ) في أقوال ومواقف نقلها عنـه تلاميذه، كقوله: «أخذت العَرَبيّة عـن العرب الذين سـبقوا اللحن»[4]. وقال الجاحـظ: «حدثني الأصمعي قال: جلسـت الى أبي عمرو عشر حجج ما سـمعته يحتج ببيت إسلامي. قال: وقال مرة: لقد كثر هذا المحدث وحسـن حتى لقد هممت أن آمر فتياننا بروايته. يعني شعر جرير والفرزدق وأشباههما. وحدثني أبو عبيدة قال: كان أبـو عمرو أعلم الناس بالغريب والعَرَبيّة، وبالقرآن والشعر، وبأيام العرب وأيام الناس ... وكانت كتبه التـي كتب عن العرب قد ملأت بيتا له الى قريب من السـقف ... وكانت عامة أخبـاره عن أعراب أدركوا الجاهليـة»[5]. ونقـل أبـو حاتم السجسـتاني عن

(١) الاقـتراح: ٥٤ – ٥٥. وتتمة كلام الأصمعي في طبقات الشُّعَرَاء لابن المعتز ٢٠: «فإنه مدح ملوك بني مروان، وبقـي إلى آخـر أيام المنصور». وتوفي بشـار في سـنة (١٦٧هـ)، وتوفي ابن هرمة في سنة (١٥٠هـ)، وقيل: في سنة (١٧٦هـ). ونقل البغدادي في الخزانة ١/٨ ما جاء في (الاقتراح). ويُنظَر: فيض نشر الانشراح ٦١١-٦١٩.

(٢) الخزانـة ١/٦- ٧. ويُنظَـر: ارتقـاء السـيادة في علم أصول النحو: ٥١. وتوفي أبو نواس في سنة (١٩٨هـ).

(٣) التبيان في شرح الديوان ٤/٥ .

(٤) مفردة أبي عمرو للداني ٣١.

(٥) البيان والتبيين ١/٣٢١. ويُنظَر: الشـعر والشُّـعَرَاء ١/٦٣، ومفردة أبي عمرو للداني ٣٠، ووفيات الأعيان ٣/٤٦٦، والخزانة ١/٣– ٤.

الأصمعي قوله: «سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: لو أدرك الأخطل من الجاهلية يوما واحدا ما قدمت عليه جاهليا ولا إسلاميا. ثم قال الأصمعي: أنشدت أبا عمرو بن العلاء شعرا، فقال: ما يطيق هذا من الإسلاميين أحد، ولا الأخطل»[٦].

ويبدو أن هذا المذهب المتميز من أشعار الإسلاميين بنحو عام كانت له جذور تسبق أبا عمرو، إذ ذكر البغدادي أعلاما آخرين شاركوه في جوانب منه، من المتقدمين عليه: شيخاه الحسن البصري (ت١١٠هـ)، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت١٢٩هـ)، ومن أقرانه: عبد الله بن شُبْرُمة (ت١٤٤هـ)؛ قال البغدادي في سياق كلامه عن الطبقة الثالثة من الشُّعَرَاء، أي الشُّعَرَاء الإسلاميين: «وقد كان أبو عمرو بن العلاء، وعبد الله بن أبي إسحاق، والحسن البصري، وعبد الله بن شبرمة، يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم، كما سيأتي النقل عنهم في هذا الشرح إن شاء الله، في أبيات أخذت عليهم ظاهرا، وكانوا يعدونهم من المولَّدين لأنهم كانوا في عصرهم، والمُعَاصِرة حجاب»[٧].

والمذهب الآخر من المذهبين المقابلين للمذهب المشهور في قضية عصور الرواية اللغوية بنحو عام، وتحديد زمن الشاهد الشعري بوجه خاص، هو مذهب موافق للمذهب المشهور بنحو تام في الظاهر، ولكن أصحابه أجازوا ضمنا الاحتِجَاج بأشعار المولَّدين أو المُحدَثِينَ حين احتجوا بشواهد منها ولم يصرحوا بجواز ذلك، ولكن احتِجَاجهم بها يوحي بموقف خاص ظل مضمرا حتى إذا جاء القرن السادس للهجرة ظهر فيهم من يجيز الاحتِجَاج بها علنا، أعني الزمخشري، ولذلك صار هذا القرن علامة زمنية فارقة بين الحالين: الاستِشهَاد المسكوت عنه، والاستِشهَاد المصرَّح بجوازه. ويلاحظ على مجمل الروايات المتعلقة بهذا المذهب احتمال تأثر المتأخرين بالمتقدمين، أو احتذاء التلاميذ حذو شيوخهم سواء أكان ذلك على المستوى الفردي أم الجماعي.

موقف الخَليل بن أحمَدَ من أشعار المُحدَثِينَ

شغل الخَليل مرتبةَ الصدارة بين علماء العَرَبيّة المتقدمين الذين ظهرت في تراثهم ملامح موقف متميز من الاستِشهَاد بأشعار المُحدَثِينَ أو المولَّدين.

وموقف الخَليل من هذه القضية له مظهران من حيث سلامة السياقات المنهجية لنقله وصدق مضامينها، لا من حيث أصالة الموقف نفسه على وجه الحقيقة؛ ذلك أن قناعة الخَليل بجواز الاستِشهَاد بأشعار المُحدَثِينَ من دون التصريح به حقيقة ستظهر ملامحها بجلاء على مراحل متتابعة في غضون ما يأتي من الدّرَاسَة، والمقصود بالكلام هنا التنويه بالصفة المنهجية للمظهرين اللذين تجلى فيهما هذا الموقف؛ جاء الأول بسياق مفتعل غير أصيل، والمظهر الآخر: حقيقي أصيل، لأنه استند إلى مقومات موضوعية واضحة.

(٦) سؤالات أبي حاتم السجستاني للأصمعي ٤٤. ويُنظَر: نور القبس ٢٧.

(٧) الخزانة ١/٦. وفي توثيق تلمذة أبي عمرو للحسن وابن أبي إسحاق يُنظَر: معرفة القراء الكبار ١/٢٢٥، ٢٢٩، وغاية النهاية ١/٢٦٣.

المظهر المفتعل لموقف الخَليل

سبب وصف هذا المظهر لموقف الخَليل من الاحتِجَاج بأشعار المُحدَثينَ بالافتعال ومخالفة الحقيقة استناده إلى رواية غريبة المضمون أفادت استِشهَاده ببيت أدعى مَن نقل الرواية عنه أنه مُحدَث، وناقل الرواية تلميذان من مشاهير تلاميذ الخَليل والرواة عنه هما الأصمعي والأخفش الأوسط، وعلى الرغم من أن تحقيقنا في نسبة هذا الشاهد أثبت تقدم زمنه وانتفاء صلته بأشعار المُحدَثينَ، تبقى لشهادة الأصمعي والأخفش على استِشهَاد الخَليل بأشعار المُحدَثينَ قيمة تاريخية، لأنها توثق وجود أصول قديمة حكَّمت معيار الزمن في قضية الشاهد والاستِشهَاد في العَرَبيّة، ولو تضمنت روايتهما شاهدا صحيح النسبة إلى المُحدَثينَ، كبعض ما تأتي الإشارة إليه من شواهد (العَين) المتصفة بهذه الصفة، لصارت لشهادتهما قيمة علمية عالية[٨].

السياق الأصيل لموقف الخَليل من أشعار المُحدَثينَ

استند الموقف الحقيقي الأصيل للخليل من الاستِشهَاد بأشعار المُحدَثينَ، لا الموقف الزائف المفتعل، إلى مقومات موضوعية واضحة عبرت عن جواز الاستِشهَاد بهذا الصنف من الشواهد ضمنا من دون التصريح بالجواز، وقد ظهرت معالم هذا الموقف بجلاء في ما ضمه كتاب (العَين) من شواهد أشعار المُحدَثينَ، وثبات أصالة ورود هذه الشواهد فيه يعني جواز الاحتِجَاج بها في اللُّغَة عند الخَليل بحكم الضرورة.

(٨) يُنظَر: اعتراض التلاميذ على الشيوخ صفحة نادرة من تاريخ العربية ١٣٣- ١٤٠.

رأي القُدَمَاء في موقف الخَليل وشواهد (العَين)

أقدم ما يُسجل من الصلة الوثيقة لتراث الخَليل بقضية عصور الاحتِجَاج اللغوي «الاستِشهَاد بالمرذول من أشعار المُحدَثينَ» بحسب تعبير أبي بكر الزبيدي الذي بعث هذه الشبهة حول شواهد (العَين) في ضمن ما أثاره من شك في حقيقة صلة الخَليل بالصيغة الأخيرة من تأليف هذا الكتاب، ولكنه لم ينسب مضمون شبهة الاحتِجَاج بأشعار المُحدَثينَ الى الخَليل، بل الى (زيادات الناس) في كتابه.

والمصدر الأصيل لرأي الزبيدي في هذه المسألة كتابه (استدراك الغلط الواقع في كتاب العَين)، وهو من مصنفاته المفقودة، وقد وقف عليه السيوطي ونقل نصا طويلا من مقدمته، وأدرج النص بتمامه في الموضع الخاص من (المزهر) باستعراض آراء علماء اللُّغَة ومواقفهم من صحة نسبة تأليف (العَين) إلى الخَليل.

والمسألة الأكثر قربا من الشواهد في مجمل رأي الزبيدي وقناعته تبدأ من إشارته إلى تقدُّم أبي العباس ثعلب في التنبيه على أغلاط (العَين)، قال الزبيدي: «قال الصولي: سمعت أبا العباس ثعلبا يقول: إنما وقع الغلط في كتاب (العَين) لأن الخَليل رسمه ولم يحشه؛ ولو أن الخَليل هو حشاه ما بقّى فيه شيئا، لأن الخَليل رجل لم يُرَ مثلُه. قال: وقد حشا الكتاب قومٌ علماء، إلا أنه لم يُؤخذ عنهم روايةً، إنَّما وُجِدَ بنقل الورّاقين؛ فلذلك اختلَّ الكتابُ»[٩].

وعند هذا الحد انتهى ما نقله الزبيدي من كلام ثعلب، وخلاصته مرور (العَين) بثلاث مراحل

(٩) المزهر ٨٢/١.

من التأليف، الأولى: رسمُ بنائه وحدود معالمه على يد الخَليل، والثانية: قيام علماء لم يسمهم ثعلب باستكمال تأليفه على وفق ما قرره الخَليل من حدوده، ولكنهم لم يقيدوا حفظه بقراءات منتظمة، بل أطلقوه في أيدي الوراقين الذين زادوا فيه ما زادوا، وهذه هي المرحلة الأخيرة التي اختل فيها الكتاب.

ثم استأنف الزبيدي كلامه بأن استدل لصدق ما ذكره ثعلب بوقوفه هو على نسخ مختلفة من (العَين)، قال الزبيدي: «ومن الدليل على ما ذكره أبو العباس من زيادات الناس فيه اختلاف نسخه، واضطراب رواياته، إلى ما وقع فيه من الحكايات عن المتأخرين، والاستِشهَاد بالمرذول من أشعار المُحدَثينَ؛ فهذا كتاب ابن منذر بن سعيد القاضي الذي كتبه بالقيروان، وقابله بمصر بكتاب ابن ولاد، وكتاب ابن ثابت المنتسخ بمكة قد طالعناهما، فألفينا في كثير من أبوابهما: أخبرنا المسعري عن أبي عبيد، وفي بعضها: قال ابن الأعرابي، وقال الأصمعي؛ هل يجوز أن يكون الخَليل يروي عن الأصمعي، وابن الأعرابي، أو أبي عبيد، فضلا عن المسعري؟ وكيف يروي الخَليل عن أبي عبيد وقد توفي الخَليل سنة سبعين ومائة؟ وأبو عبيد يومئذ ابن ست عشرة سنة، وعلى الرواية الأخرى ابن إحدى وعشرين سنة؛ لأن مولد أبي عبيد سنة أربع وخمسين ومائة، ووفاته سنة أربع وعشرين ومائتين؛ ولا يجوز أن يُسْمَعَ عن المسعري عِلْمُ أبي عبيد إلا بعد موته، وكذلك كان سماع الخُشُنَي منه سنة سبع وأربعين ومائتين، فكيف يُسْمَعُ الموتى في حال موتهم، أو يَنْقُلون عمَّن وُلِدَ بعد موتهم»[10].

(١٠) المزهر ١/٨٣.

ولم تستبن في كلام الزبيدي صلة زيادات العلماء المتقدمين الذين ذكرهم، كالأصمعي وأبي عبيد وابن الأعرابي، في مادة (العَين) بـ(المرذول من أشعار المُحدَثينَ) في شواهده، ورواية ابن سعيد القاضي التي ذكر الزبيدي أن صاحبها كتبها في القيروان وقابلها برواية ابن ولاد في مصر ظهر من بعض تعقيبات السيوطي على كلام الزبيدي أنها رواية ابن ولاد نفسها، ولهذه الرواية إسناد متصل بالخَليل ذكره بهذا السياق: «فائدة: روى أبو علي الغساني كتاب (العَين) عن الحافظ أبي عمر بن عبد البر، عن عبد الوارث بن سفيان، عن القاضي منذر بن سعيد، عن أبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد النحوي، عن أبيه، عن أبي الحسن علي بن مهدي، عن أبي معاذ عبد الجبار بن يزيد، عن الليث بن المظفر بن نصر بن سيار، عن الخَليل»[11].

وربما أيد استقامة هذا الإسناد وصدقه رجوع ابن عبد البر (ت٤٦٣هـ)، وتلميذه أبي علي الحسين بن محمد بن أحمد الغساني الجياني (ت٤٩٨هـ)، وهو آخر حلقة في رجاله، إلى (العَين) والنقل الصريح عنه في بعض ما وصل إلينا من مصنفاتهما[12]، ومن ثم خرجت هذه الرواية عن صلاحها لاستدلال الزبيدي بها على صدق مضمون كلام ثعلب بحدود ما ذكره الأخير عن العلماء الذين زادوا في مادة (العَين) ولم يؤدوه بالقراءة المنهجية المعروفة إلى تلاميذهم، بسبب ما أثبته السيوطي من أن هذه الرواية منقولة بإسناد صحيح متصل لا خلل فيه.

وبنحو ما غمضت صلة العلماء الذين ذكر

(١١) المصدر السابق ١/٩٢- ٩٣.

(١٢) يُنظَر: الاستذكار لابن عبد البر ٢٩/٢٥٩، وتقييد المهمل للغساني ٢٥٠، ٣٩٣.

الزبيدي ورود النقل عنهم في بعض روايات (العَين) بشواهده من (المرذول من أشعار المُحدَثينَ) غاب موقفه هو من هذه الشواهد في كتابه (استدراك الغلط الواقع في كتاب العَين)، فلم يتضمن كلامه الذي نقله السيوطي من مقدمة هذا الكتاب شاهدا واحدا في الاستدلال على ما لحق (العَين) من شبهات بسبب هذه الشواهد، بل لقد ذكر السيوطي وصفا مجملا لمادة الكتاب خلا من أية إشارة إلى شواهده؛ قال السيوطي بعقب ما نقله من مقدمة كتاب الزبيدي: «قلت: وقد طالعته إلى آخره، فرأيت وجه التخطئة فيما خطئ فيه غالبه من جهة التصريف والاشتقاق، كذكر حرف مزيد في مادة أصلية، أو مادة ثلاثية في مادة رباعية ونحو ذلك، وبعضه ادعي فيه التصحيف، وأما أنه يخطأ في لفظه من حيث اللُّغَة بأن يقال: هذه اللفظة كذب، أو لا تعرف، فمعاذ الله، لم يقع ذلك. وحينئذ لا قدح في كتاب (العَين)، لأن الأول: الإنكارُ فيه راجع إلى الترتيب والوضع في التأليف، وهذا أمر هَيِّنٌ، لأن حاصله أن يقال: الأَوْلى نقلُ هذه اللفظة من هذا الباب وإيرادها في هذا الباب، وهذا أمر سهل، وإنْ كان مقام الخَليل يُنَزَّهُ عن ارتكاب مثل ذلك، إلا أنه لا يمنع الوثوقَ بالكتاب، والاعتماد عليه في نقل اللُّغَة. والثاني: إن سُلِّمَ فيه ما ادُّعِيَ من التصحيف يقال فيه ما قالته الأئمة: ومن ذا الذي سلم من التصحيف؟»[١٣]. هذا هو الوصف المجمل الذي خلص إليه السيوطي من اطلاعه على كتاب (استدراك الغلط الواقع في كتاب العَين) للزبيدي، وقد خلا من الإشارة إلى أي غلط يتعلق بالشواهد.

وللزبيدي كتاب آخر مبني على كتاب (العَين) أيضا هو (مختصر العَين) اقتبس الزبيدي نفسه نصا من مقدمته، وأورد النص المقتبس في مقدمة كتاب (الاستدراك) التي نقلها السيوطي، ولم يتضمن النص شيئا يخص الشواهد[١٤]، ولكن السيوطي نقل عن (فهرسة أبي الحسن الشاري) ما يفيد إقدام الزبيدي على حذف الشواهد كلها من (مختصر العَين)، ولم يرق هذا الصنيع للشاري وبعض شيوخه المهتمين بـ(العَين)، فقال: «ومذهبي، ومذهب شيخي أبي ذر الخُشَني، وأبي الحسن بن خَروف أن الزبيدي أخل بكتاب (العَين) كثيرا لحذفه شواهد القرآن والحديث وصحيح أشعار العرب منه»[١٥]. وحكمُ أبي ذر الخشني (ت٦٠٣هـ)، وابن خروف (ت٦٠٩هـ) بالخلل على قيام الزبيدي بحذف شواهد (العَين) يدل على القناعة بسلامتها وصلاحها للاستِشهَاد، ولا بد من أن يكون هذا الحكم مبنيا على أساس من الموازنة بين الكتابين: (العَين) بمجمل شواهده، و(مختصره) الخالي من الشواهد، والدليل على ذلك ثبات اطلاع الخشني وابن حروف على (العَين)، ورجوعهما إليه في بعض ما وصل إلينا من مصنفاتهما[١٦]، والأخير منهما، أي ابن خروف، من علماء العَرَبيّة الذين أجازوا الاستِشهَاد بأشعار المُحدَثينَ ضمنا من دون تصريح بالجواز، بدلالة اشتمال بعض مصنفاته على شواهد منها[١٧].

---

(١٣) المزهر ١/٨٦.

(١٤) المصدر السابق ١/٨٢.

(١٥) المصدر السابق ١/٨٨.

(١٦) يُنظَر: الإملاء المختصر للخشني ٢/٢٠٤، ٢١١، وشرح الكتاب لابن خروف ٣٨٤.

(١٧) منها شواهد من أشعار أبي نواس، وأحمد بن فارس بن زكريا اللغوي، وأبي تمام في شرح الجمل لابن خروف ٣٢٢، ٥٤٢، ٦٠٤. ومنها شاهد من شعر أبي عمارة محمد بن أبي مرة المكي الملقب بشمروخ (ت٢٣٢هـ) في شرح الكتاب لابن خروف ٣٢٥، وجاء

وقد ثبت صدق هذه الملاحظة حين صدر (مختصر العَين) بنشرة محققة تامة أظهرت خلو الكتاب من الشواهد بشتى أنواعها، وشمول الحذف عامة ما في الأصل من الشواهد يعني عدم اختصاصه، أي الحذف، بشواهد الشعر بصرف النظر عن صفتها من حيث القدم والحداثة.

وحتى ترجمة الخَليل في كتاب الزبيدي (طبقات النحويين واللغوين) خلت من أية إشارة تتعلق بشواهد (العَين)[١٨]، ومن ثم لم يبق للزبيدي موقف واضح المعالم من شواهد أشعار المُحدَثينَ في (العَين) سوى الإشارة الواردة في مقدمة كتابه (الاستدراك)، ولكنه موقف يصلح لأن يسلك صاحبه في المذهب الرئيس لجمهور علماء العَرَبيّة من حيث التصريح بعدم جواز الاحتِجَاج بأشعار المُحدَثينَ مع الإقدام على الاستِشهَاد بها ضمنا، والدليل على ذلك وجود نص يفيد استِشهَاد الزبيدي نفسه في بعض مصنفاته اللغوية بشاهد محدث؛ قال الزبيدي: «القِمَطْرُ: الشديد الصلب من الجِمال. والقمطر أيضا: التابوت [كذا] قال:

لَيْسَ بِعِلْمٍ ما يَعي القِمَطْرُ

ما العِلْمُ إلّا ما وَعاهُ الصَّدْرُ

ويُرْوى: حَوى»[١٩]. ومن الموافقات غير المقصودة مجيء هذا الشاهد في مصادر عدة منسوبا إلى أكثر من شاعر أو قائل من المُحدَثينَ، ومنهم الخَليل نفسه الذي كاد يستأثر بالنسبة الحقيقية[٢٠].

بقي من المواقف التي تستشف منها القناعة بوجود شواهد من أشعار المُحدَثينَ أصيلة الرواية في (العَين) موقف أبي غالب تمام بن غالب بن عمر المرسي الأندلسي (ت٤٣٦هـ) الذي تأثر بـ(مختصر العَين) للزبيدي في تأليف جمع فيه بين (العَين) و(جمهرة اللُّغَة) لابن دريد، ووردت الإشارة لهذا التأليف في كلام أبي الحسن الشاري الذي عقَّب به السيوطي على ما نقله من مقدمة كتاب (استدراك الغلط الواقع في كتاب العَين) للزبيدي؛ قال الشاري: «ولّما عَلِمَ ذلك من (مختصر العَين) الإمامُ أبو غالب تمام بن غالب المعروف بابن التياني عمل كتابه العظيم الفائدة الذي سماه بـ(فتح العَين)، وأتى فيه بما في (العَين) من صحيح اللُّغَة الذي لا اختلاف فيه على وجهه، دون إخلال بشيء من شواهد القرآن والحديث وصحيح أشعار العرب، وطرح ما فيه من الشواهد المختلقة، والحروف المصحفة، والأبنية المختلة، ثم زاد فيه ما زاده ابن دريد في (الجمهرة)، فصار هذا الديوان محتويا على الكتابين، وكانت الفائدة فيه فَصْلُ كتاب (العَين) من (الجمهرة)، وسياقه بلفظه لينسب ما يحكى منه إلى الخَليل، إلا أن هذا الديوان قليل الوجود، لم يعرج الناس على نَسْخِه»[٢١].

وكتاب ابن التياني ما زال مفقودا، والصيغة الصحيحة لصيغة عنوانه هي (الموعب) بحسب ما انتهى إليه بحث الدكتور عباس هاني الجراخ الذي قام بجمع ما تفرق من نصوص الكتاب في شتى المصادر وتحقيقها، وقد ضمت تلك النصوص جمهرة من الشواهد الشعرية خلصت نسبتها إلى شعراء الطبقات الثلاث دون الشُّعَرَاء المُحدَثينَ

اسم الشاعر محرفا بصيغة (المكي) في هذا المصدر.

(١٨) يُنظَر: طبقات النحويين واللغويين ٤٧– ٥١.

(١٩) أمثلة الأبنية في كتاب سيبويه للزبيدي ٧٩.

(٢٠) يُنظَر: الارتجال في التخريج والوهم في فهم السياق وأثرهما في اختراع نسبة شواهد الشعر ١٦٣– ١٧٠.

(٢١) المزهر ٨٨/١.

بحسب الظاهر من تخريجاتها[٢٢].

ويبدو من كلام الشاري أن ما يخص (العَين) من عمل ابن التياني فيه يكاد يقوم على أساس من تهذيب مادته، وأن التهذيب لم يشمل (صحيح أشعار العرب) بل شمل (الشواهد المختلقة)، وربما أفاد سياق هذا الوصف اختصاصه بالشواهد من أشعار المُحدَثينَ.

رأي المُعَاصِرين في موقف الخَليل وشواهد (العَين)

يعد الدكتور حسين نصار من أوائل الباحثين المُعَاصِرين الذين كان لهم رأي متميز في موقف الخَليل من الاستِشهَاد بأشعار المُحدَثينَ وما ضمه كتاب (العَين) منها.

ومن بين المسائل المهمة التي توقف عندها الدكتور حسين نصار الشبهة التي أثارها الزبيدي بالقدر المتعلق منها بشواهد (العَين)، فردها بقوله: «ثارت ضجة حول شواهد (العَين)، ورماه أبو بكر الزبيدي بالاستِشهَاد بالمرذول من أشعار المُحدَثينَ. ولكن هذا الأمر غير صحيح، لأننا رأينا الخَليل في الجزء المطبوع لم يستشهد بغير من وثق بهم من أمثال بشار وحفص، فإذا كان الزبيدي رأى في نسخته شيئا من ذلك فهو ولا شك من زيادات النساخ والقراء»[٢٣].

والظاهر من رد الدكتور حسين نصار أنَّه وجَّه عبارة الزبيدي (المرذول من أشعار المُحدَثينَ) إلى الشُّعَرَاء المُحدَثينَ لا إلى أشعارهم، وكأن فيهم المُتَّصفين بهذه الصفة وغير المتصفين، ولكن دلالة عبارة الزبيدي صريحة في إرادة الشعر المرذول، وسياقها يكاد يقطع بأنَّ المقصود به عنده شعر عامة الشُّعَرَاء المُحدَثينَ، لذلك لا مساغ لاحتِجَاج الدكتور حسين نصار باستِشهَاد الخَليل بأشعار بشار وحفص في الرد على الزبيدي، لأنهما من سائر المُحدَثينَ عند الأخير وعند غيره على الرغم مما نقله الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء من آراء نقدية أشاد فيها بنصوص من شعر بشار[٢٤]، وما روي عن أبي عبيدة من اعتقاده بأنَّ بشارا «أعلم الناس بالشعر وألفاظ العرب»[٢٥]، ولكن إثبات وثوق الخَليل به، أو بحفص، صعب لم نقف على دليل يدعمه، وإذا كانت الشهرة أو الشيوع هما علَّة استِشهَاد الخَليل بأشعارهما، بحسب تصورنا لموقف الدكتور حسين نصار، فقد استِشهَاد الخَليل بأشعار غيرهما من نظرائهما الآتي ذكر بعضهم قريبا، وأكثر هؤلاء لم يبلغوا مبلغ بشار وحفص في الشهرة بحسب المعروف من شؤونهم.

وقول الدكتور حسين نصار في آخر ما نقلناه من رده على الزبيدي: «فإذا كان الزبيدي رأى في نسخته شيئا من ذلك فهو ولا شك من زيادات النساخ والقرَّاء» إقرار غير مباشر برأي الزبيدي في شواهد (العَين) بعامة، أو الشواهد من (الشعر المرذول) في (نسخة) الزبيدي من هذا الكتاب بحسب قناعة الدكتور حسين نصار في أقل تقدير، لو ثبت وجود هذه النسخة وكانت مشتملة على تلك الشواهد، لأن احتمال تحقق هذا التفسير غير ممتنع

---

(٢٢) تنظر أمثلة منها في: ابن التياني وكتابه الموعب ٤٧-٥٠، ٥٢- ٥٥.

(٢٣) المعجم العربي ١/ ٢٦٨ .

(٢٤) يُنظَر: الأغاني ٣/ ١٠٤، ونور القبس ٢٨.

(٢٥) مجالس العلماء ٢٣٥. ويُنظَر: الموشح ١٥٤، ١٨٣، ٢٠٥– ٢٠٦، ٢٥١، ٤٥٢، وحلية المحاضرة ٢/ ٣٩، ونور القبس ٣٤، والدر الفريد ١/ ٤٠٧.

في نفسه من وجهة عامة، فشواهد الزيادات في أصول الكتب ليست بالقليلة في تراثنا، ومنها شاهد يخص الخَليل نفسه، إذ اشتمل كتاب (الجمل في النحو) المنسوب إليه على شاهد من شعر ابن دريد (ت٣٢١هـ)[٢٦].

ولكنَّ رجحان التفسير بهذا الاحتمال، سواء أكان مصدره الزبيدي أم الدكتور حسين نصار الذي جزم بعدم تطرق (الشك) إليه، موقوف على وجود دليل واضح مستمد من بحث دقيق واستقراء واسع افتقرت إليهما إشارة الزبيدي ودراسة الدكتور حسين نصار معا، ولحين ظهور هذا الدليل تظل القناعة بأصالة الاحتِجَاج بأمثلة من أشعار المُحدَثينَ في (العَين) هي الراسخة في تقديرنا.

وربما زاد في رسوخ هذه القناعة ما نقله المتقدمون على الزبيدي من شواهد أشعار المُحدَثينَ التي استشهد بها الخَليل في (العَين)، من مثل قوله: «الحَرْسُ: وقت من الدهر دون الحِقَب، قال:

أَتْقَنَهُ الكاتِبُ واخْتارَهُ

مِنْ سائِرِ الأَمْثالِ في حَرْسِهِ»[٢٧]

والقائل هو الشاعر العباسي صالح بن عبد القدوس البصري (ت١٦٧هـ)[٢٨]، ومعرفة الخَليل بنسبة هذا الشاهد إليه تكاد تكون متيقنة على الرغم من وروده غفلا من النسبة في مطبوعة (العَين)، ليس بسبب غزارة علم الخَليل وسعة اطلاعه بحيث لا تكاد تخفى عليه نسبة شعر يحتج به في بعض مواد اللُّغَة فقط، بل لهذا ولأن صالحا عَصْرِيُّ الخَليل وبَلَدِيُّه، وهو من الأعلام المشهورين في وقته، وقد قيل: إنَّ القصيدة التي ينتمي إليها هذا الشاهد، أو بعض أبياتها، كانت السبب في أن يأمر المهدي العباسي بقتل صالح وتعليقه بضعة أيام للناس[٢٩]، ولا شك في أنَّ شاعرا بهذه المرتبة من الشهرة وشيوع الذكر لا يخفى شأنه على عامة المتعلمين أو المهتمين بالشعر في وقته، ناهيك بالخَليل[٣٠].

والغرض الذي قصدنا له من ذكر هذا الشاهد تقرير أصالة وروده في (العَين)، أي إنَّه من صميم مادته، بدلالة وجود مَن نقله عن الخَليل، مع مناسبة الاستِشهَاد به نفسها، من علماء العَرَبيّة المتقدمين على الزبيدي، أعني أبا الحسن محمد بن أحمد بن كيسان النحوي اللغوي (ت٢٩٩هـ) في قوله: «الحَرْسُ: وقت من الدهر، أنشد الخَليل:

إنّا وَجَدْنا في كِتابٍ خَلَتْ

لَهُ دُهورٌ لاحَ في طِرْسِهِ

أَتْقَنَهُ الكاتِبُ واخْتارَهُ

مِنْ سائِرِ الأَمْثالِ في حَرْسِهِ

ما تَبْلُغُ الأَعْداءُ مِنْ جاهِلٍ

---

(٢٦) يُنظَر: الجمل في النحو المنسوب إلى الخليل ١٦٣. وفي المصدر نفسه نظائر لهذا الشاهد مما ألحقه العلماء وقراء الكتاب ونساخه في متنه، ونبه المحقق عليها في مقدمة التحقيق ٦. وتنظر شواهد أخرى لهذه المسألة في: كتاب الديباج المنسوب إلى أبي عبيدة رأي في حقيقة النسبة ٥٨٨.

(٢٧) العين ٣/١٣٧.

(٢٨) يُنظَر: ديوان صالح بن عبد القدوس ١٤٢، وفيه: (من حدسه).

(٢٩) يُنظَر: طبقات الشُّعَرَاء لابن المعتز ٨٩- ٩٠، وتاريخ مدينة السلام ١٠/٤١٣- ٤١٤.

(٣٠) ثمة رواية تفيد اجتماع الخليل وصالح وبشار وسبعة آخرين من مذاهب فكرية مختلفة في مجلس واحد، وسياق الرواية ومضمونها لا يدعمان القناعة بصحتها. يُنظَر: تاريخ الإسلام ٩/٣٨٣، والوافي بالوفيات (ط. ريتر) ١٣/١٤٤، والنجوم الزاهرة (ط. دار الكتب) ٢/٢٩.

ما يَبْلُغُ الجاهِلُ مِنْ نَفْسِهِ
والشَّيْخُ لا يَتْرُكُ أَخْلاقَهُ
حَتّى يُوارى في ثَرى رَمْسِهِ»[٣١]

وثمة فوائد يمكن استخلاصها من رواية ابن كيسان، غير تأصيل الاستِشهَاد بأشعار المُحدَثينَ في (العَين)، منها: إنشاد الخَليل لأبيات النص تامة دون الاكتفاء بالبيت الشاهد بحسب ما ورد في رواية ابن كيسان إن لم يكن الأخير مصدر الزيادة في الإنشاد.

ومنها: احتمال تأثر ابن كيسان نفسه بمذهب الخَليل في جواز الاحتِجَاج بأشعار المُحدَثينَ، ولذلك نقل عنه هذه الرواية من دون اعتراض أو تعقيب، وتضمن بعض ما وصل إلينا من مصنفات ابن كيسان الأخرى نظائر لهذا الشاهد أثبت التحقيق نسبتها لبعض المُحدَثينَ، كصالح بن عبد القدوس نفسه، وأبي نواس، وأبي العتاهية[٣٢].

وكان الدكتور حسين نصار قد بحث في شواهد (العَين) فوجد أكثرها يرجع الى شعراء الطبقات الثلاث[٣٣]، ويرجع بعضها إلى شعراء الطبقة الرابعة، أي الى الشُّعَرَاء المولَّدين أو المُحدَثينَ؛ قال الدكتور حسين نصار: «ثم نصل الى طبقة المولَّدين فنجد الخَليل يستشهد بحفص الأموي وبشار بن برد. والحق أن هذا الاستِشهَاد لا يرضى عنه أكثر اللغويين. حتى أنَّ المعجمات الأخرىك(التاج) مثلا أوردت التفاسير التي أوردها الخَليل، ولكنها حذفت الأبيات الشواهد عليها»[٣٤].

وفسَّر الدكتور حسين نصار استِشهَاد الخَليل بأشعار المُحدَثينَ بأربعة وجوه متداخلة يأخذ بعضها بأسباب بعض، واحد منها قريب من الصواب، بل يكاد يكون الصواب بعينه، وهو قوله في الخَليل: «فهو إذن أوسع أفقا من غيره من اللغويين، وأكثر تساهلا وتسامحا».

والوجوه الثلاثة الأخرى بعيدة من الصواب بحسب تقديرنا، جاء الأول منها في قول الدكتور حسين نصار: «فالخَليل نظر الى من استشهد به من المولَّدين نظرته إلى العلماء بالعَرَبيّة الموثوق بهم، فقد اشتهر عن بشار خَاصَّة فصاحته العَرَبيّة»، وتقدمت الإشارة إلى ما ورد عن بعض علماء العَرَبيّة المتقدمين من التصريح بمعرفة بشار بأشعار العرب، ولكن لم يرد عن الخَليل نفسه ما يفيد النظر الى بشار على أنَّه من علماء العَرَبيّة الموثوق بهم وإن اشتهر بفصاحته أو فصاحة شعره، ولعل الدكتور حسين نصار استوحى هذا الوجه من رأي الزمخشري في أبي تمام الذي وردت الإشارة إليه في أول الدّرَاسَة.

والوجه الثاني جاء في قول الدكتور حسين نصار: «ولعل السبب في ذلك تقدم عصره، فكان في ميسوره الحكم الصحيح على المعنى العَرَبيّ وغيره، ولو عند غير العرب»[٣٥]. وتقسيم المعاني على وفق هذه القسمة، أعني المعنى العَرَبيّ والمعنى غير العَرَبيّ، ثم الاعتداد به في إجازة الاستِشهَاد بما وافق المعنى العَرَبيّ من أشعار المُحدَثينَ عند الخَليل لا يخلو من غموض، لأنَّ جواز الاستِشهَاد

(٣١) مختصر كتاب الفرق بين السين والصاد لابن كيسان ١٨٠.
(٣٢) يُنظَر: تلقيب القوافي لابن كيسان ٢٦٦، ٢٦٩، ٢٧٥.
(٣٣) يُنظَر: المعجم العربي ١/ ٢٦٥– ٢٦٦.
(٣٤) المعجم العربي ١/ ٢٦٦– ٢٦٧.
(٣٥) المصدر السابق ١/ ٢٦٧.

للمعنى لا تُشترط فيه العروبة أو القِدم، ولذلك شاع الاستِشهَاد بأشعار المُحدَثينَ عند علماء المعاني والبيان والبديع وأصول كثير منهم غير عَرَبيّة[٣٦]، بل شاركهم في هذا المنحى المتقدمون من كبار علماء العَرَبيّة، كالمبرد الذي نعده أول نحوي مشهور استشهد بأشعار المُحدَثينَ بنحو يتفق مع اتجاهين رئيسين للاستِشهَاد بأشعارهم، هما: إرادة المعنى، والبيان والإيضاح لقواعد اللُّغَة والنحو[٣٧]؛ فقد تمثل بشاهد من شعر أبي العتاهية لمعناه، وقدم له بقوله: «وقد قال أحد المُحدَثينَ وهو إسماعيل بن القاسم أبو العتاهية»[٣٨]. وتمثل بجمهرة من أشعار أبي تمام لمعانيها حتى صار حجة لغيره من العلماء، كابن جني الذي قال عندما تمثل ببيت للمتنبي: «ولا تستنكر ذكر هذا الرجل، وان كان مولدا، في أثناء ما نحن عليه من هذا الموضع وغموضه ولطف مُتَسَرَّبِهِ، فإنَّ المعاني يتناهبها المولدون كما يتناهبها المتقدمون»[٣٩]. ثم قال ابن جني في توجيه استِشهَاد المبرد بشعر أبي تمام بإرادة المعنى: «وقد كان أبو العباس، وهو الكثير التعقب لجِلَّة الناس، احتج بشيءمن شعر حبيب بن أوس الطائي في كتابه في (الاشتقاق) لَمَّا كان غرضه معناه دون لفظه»[٤٠]. ولم تظهر حقيقة الوجه الذي استشهد فيه المبرد بشعر أبي تمام في كتاب (الاشتقاق)، لأنَّ الكتاب ما زال مفقودا، ويبدو أنَّ ابن جني أقدم مَن أشار إليه وفاتت إشارته المهتمين بتراث المبرد والمعتنين بإحصاء جهود علماء العَرَبيّة في موضوع الاشتقاق[٤١]، ولكنَّ في (الكامل) شواهد ليست بالقليلة من شعر أبي تمام تمثَّل بها المبرد لمعانيها كما قال ابن جني في وصف شاهد (الاشتقاق)[٤٢]. ومن كلام المبرد في التقديم لبعض أشعار أبي تمام في (الكامل): «وقال بعض المُحدَثينَ، وليس بناقصه حظَّه من الصواب أنَّه محدث»[٤٣]. وأما القسم الآخر من قسمي التوجيه العام للاحتِجَاج بأشعار المُحدَثينَ عند المبرد، أي البيان والإيضاح للقواعد، فمن أمثلته عنده أنَّه حين عرض لمسألة لهجية تخص (ذو) الطائية احتج لها بما يصح الاحتِجَاج به من أشعار المتقدمين، ثم أردفها ببعض أشعار المُحدَثينَ، ومنهم أبو تمام، وقدم لها بقوله: «ومن ظرفاء المُحدَثينَ اليمانية من يعمل هذا اعتمادا لآثار لغة قومه»[٤٤].

وجاء الوجه الثالث الأخير في قول الدكتور حسين نصار: «ولم تكن قواعد الأخذ والاستِشهَاد قد حددت تماما، واتخذت صرامتها التي تشكلت فيما بعد»[٤٥]. وقد مرَّ بنا من قبل ما يؤكد تحديد قواعد الأخذ والاستِشهَاد واتخاذها صرامتها في زمن يسبق الخَليل عند أبي عمرو بن العلاء وبعض شيوخه

(٣٦) يُنظَر: فيض نشر الانشراح ٦١١- ٦١٢.

(٣٧) أما الرواية الأدبية لأشعار المحدثين بمعناها الاصطلاحي فللمبرد نصيب وافر منها. يُنظَر على سبيل المثال: رسالة في أعجاز أبيات تغني في التمثيل عن صدورها ١٨٨– ١٩٠، ومن اسمه عمرو من الشُّعَرَاء ١٣٧، ١٣٨، وأخبار الشُّعَرَاء المسمى كتاب الأوراق ٣٢ ، ٣٩ ، ٥٤ ، ٦٤.

(٣٨) الكامل (ط. أبو الفضل) ١/٣٢٣.

(٣٩) الخصائص ١/٢٠.

(٤٠) المصدر السابق، والصفحة نفسها.

(٤١) يُنظَر: المبرد – دراسة ببلوغرافية ٢٤٥، وما وضع في اللغة عند العرب إلى نهاية القرن الثالث ٢٥٦، ومقدمة كتاب اشتقاق الأسماء للأصمعي ٤٧.

(٤٢) يُنظَر: الكامل (ط. أبو الفضل) ١/٢١٣، ٢/١٤، ٢٢، ٤١، ٤٢، ١٦٩، ١٧٢، ٣/٤٩، ٥٠، ١٢٦، ٤/٢٧، ٢٨، ٢٩.

(٤٣) الكامل (ط. أبو الفضل) ٤/١٨.

(٤٤) المصدر السابق ٣/٢١٩ .

(٤٥) المعجم العربي ١/٢٦٧.

وتلاميذه، والخَليل من تلامذة أبي عمرو[٤٦].

وقد استند بحث الدكتور حسين نصار في شواهد (العَين) عـلى الجزء الأول منه الـذي طبع وحده في ذلـك الوقت، وحين تـمَّ نشر الكتـاب بأجزائه كلها وظهر معجم مفصل بشعراء شواهده «التي قاربت ستة آلاف ما بين بيت شـعري وشطر»[٤٧] تبين أنَّ نسبة ما استشـهد به الخَليل من أشعار مخضرمي الدولتين أو المولَّدين من مُعَاصِريه الذين لم تتجاوز سـنوات وفياتهم الربع الأخير من القرن الثاني هي (٣٪) من مجموع ما في كتابه من شواهد، على حين كانت نسـبة الجاهليين منها (٤٥٪)، والإسـلاميين (٢٤٪)، والأمويـين (٢٨٪)[٤٨]، وهـؤلاء الشُّـعَرَاء المحدثون بحسـب اسـتقراء تواريـخ وفياتهم هم: أبو الهندي (ت١٤٠هـ)، وابن ميادة (ت١٤٩هـ)، وأبـو دلامـة (ت١٦١هـ)، ومطيـع بـن إيـاس (ت١٦٦هـ)، وبشـار (ت١٦٧هـ)، والخَليل بن أحمَدَ نفسه (ت١٧٥هـ)، وابن هرمة (ت١٧٦هـ)، وحفـص الأمـوي (من مخضرمـي الدولتـين)[٤٩]. ولا بد مـن التنبيه عـلى حقيقة مهمـة تخص هذه النسب الحسابية هي اختصاصها بشواهد (العَين) الصريحة النسـبة في الأصل، أو بما أدى إليه تحقيق الشواهد غير المنسوبة في الأصل من معرفة أصحابها لا عامة الشـواهد غير المنسـوبة في الكتاب، ولا شك في أنَّ النسبة سـترتفع لو تيسَّر لعامة الشواهد غير المنسـوبة في (العَين) جهد يسـتوفي تحقيق نسبتها كالشـاهد من شعر صالح بن عبد القدوس المذكور في موضع سابق من الدّرَاسَة.

ومن الموافقات الجديـرة بالملاحظة اقتراب هذه النسـب الحسـابية بنحو ظاهر من نسـب شواهد أصول (لسان العرب)، إذ بلغت (٤٠٪) للجاهليين، و(١٠٪) للمخضرمـين، و(١٥٪) للإسـلاميين، و(٣٠٪) للأمويين، و(٥٪) للعباسيين[٥٠].

أثر موقف الخَليل في علماء العَرَبيّة

أشار الدكتور حسين نصار في أثناء بحثه إشارة موجزة إلى ملحوظة مهمة هـي تأثر علماء العَرَبيّة بعـد الخَليل بمنهجه في الاستِشـهَاد، فقال: «سـار المتقدمون والمتأخرون من اللغويين على نهج الخَليل في الاستِشـهَاد المطلق بجميع أفراد الطبقات الثلاث الأولى بدون اسـتثناء كما يظهر في الرسائل اللغوية الصغيرة. واستشـهد بعض المتأخريـن بأفراد من المولَّديـن، مثل إسـحاق بن إبراهيـم الموصلي وأبي تمـام اللذين استشـهد بهما الجوهـري، والشريف الرضي الذي استشهد به ابن منظور»[٥١].

ولو جاز لنا إلحاق موقف الخَليل من الاستِشهَاد بأشـعار المُحدَثينَ بمنهجه العام في الاستِشهَاد فإنَّ مـا أشـار إليـه الدكتور حسـين نصار هـو مقدار يسـير من أثر هذا الجانـب الملحق بمنهـج الخَليل المحتمـل في بعض أصحاب المعجمـات فقط؛ إذ قد يكون تأثيره فيهم وفي غيرهم أكبر من ذلك وأوسع، وربمـا كان من بعض وجوهه أثر محتمل في مذهب عامـة الكوفيين الذين تلقى شـيوخهم الأوائل العلم عـلى الخَليل، فضلا عن سـيبويه ناقـل علم الخَليل وحافظـه، وعلماء آخرين ظهـرت في تراثهم ملامح

(٤٦) يُنظَر: نزهة الألباء ٣٢.
(٤٧) معجم الشُّعَرَاء في كتاب العين ١/١٩٨.
(٤٨) المصدر السابق ١/٢٠٠.
(٤٩) تنظـر نسـب الإفـادة مـن أشـعار هـؤلاء الشُّـعَرَاء ومواضعها من كتاب العين في المصدر السابق ١/٢٠٥، ٢٠٨، ٢١١، ٢/١٨٩، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٠.

(٥٠) يُنظَر: معجم الشُّعَرَاء في لسان العرب ٤٣.
(٥١) المعجم العربي ١/٢٦٧.

من أثر منهــج الخَليل في هذه القضية، كالمبرد وابن خروف اللذين أشرنا في موضع ســابق من الدّرَاسَة إلى أمثلة من استِشهَادهما بأشعار المُحدَثينَ.

المصادر

- أخبار الشُّــعَرَاء المســمى كتــاب الأوراق: الصولي، تحـــ: ج. هيــوارت دن، مــط. الصــاوي، القاهرة ١٩٣٤.
- الارتجــال في التخريــج والوهــم في فهــم الســياق وأثرهما في اختراع نسبة شواهد الشعر عند محققي المخطوطات الأدبية واللغوية: د. علي محسن بادي، فرزة من مجلة المجمع العلمي العراقي، مجــ٧٣- جــ١/ ٢٠٢٦.
- الاســتذكار (شرح الموطأ): ابن عبد البر القرطبي، تحـــ: د. عبد المعطي قلعجي، دار قتيبة، دمشــق ١٩٩٣.
- اشــتقاق الأسماء: الأصمعي، تحــ: د. رمضان عبد التــواب ود. صلاح الدين الهادي، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٠.
- اعتراض التلاميذ على الشــيوخ صفحــة نادرة من تاريخ العَرَبيّة: د. علي محسن يادي، مجلة المورد، مجــ ٥١- عدد٣/ ٢٠٢٤.
- الأغانــي: أبو الفرج الأصفهاني، تحــ: د. إحســان عبــاس ود. إبراهيم الســعافين وبكر عباس، ط٣، دار صادر، بيروت ٢٠٠٨.
- الاقتراح: الســيوطي، تحــ: د. أحمد سليم الحمصي و د. محمد أحمد قاسم، جروس برس، طرابلس– لبنان ١٩٨٨.
- أمثلة الأبنية في كتاب ســيبويه: أبــو بكر الزبيدي، تحــ: د. محمد خليفة الدناع، دار النهضة العَرَبيّة، بيروت ١٩٩٦.
- الإمــلاء المختصر: أبو ذر الخشــني، تحـــ: د. عبد الكريم خليفة، دار البشير، عمان ١٩٩١.
- البيــان والتبيــين: الجاحــظ، تحـــ: عبد الســلام هارون، ط٥، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٥.
- تاريخ الإســلام: الذهبي، تحــ: د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العَرَبيّ، بيروت ١٩٨٩.
- تاريخ مدينة الســلام: الخطيب البغدادي، تحــ: د. بشــار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت ٢٠٠١.
- التبيــان في شرح الديــوان: منســوب الى أبي البقاء العكــبري، تحـــ: مصطفى الســقا وآخرين، ط٢، مط. مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٥٦.
- تقييد المهمل: الغســاني، تحــ: علي محمد العمران ومحمــد عزيــز شــمس، دار عالــم الفوائــد، مكة المكرمة ٢٠٠٠.
- تلقيب القــوافي: ابن كيســان، من ضمن: رســائل ونصــوص في اللُّغَــة والأدب والتاريــخ: تحـــ: د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء ١٩٨٥.
- الجمــل في النحــو: منســوب إلى الخَليل بــن أحمَدَ الفَرَاهيــديّ، ت١٧٥، تحــ: د. فخــر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٥.
- حلية المحاضرة: الحاتمي، تحــ: د. جعفر الكتاني، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد ١٩٧٩.
- خزانــة الأدب ولب لبــاب لســان العرب: عبد القادر البغدادي، تحــ: عبد الســلام هــارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٩٧.
- الخصائــص: ابن جني، تحــ: محمــد علي النجار، ط٤، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٩٠.
- الدر الفريد: المســتعصمي، تحــ: د. كامل ســلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠١٥.
- ديــوان صالــح بن عبــد القدوس البــصري: تحــ: عبد الله الخطيب، دار منشــورات البصري، بغداد ١٩٦٧.
- رســالة في أعجــاز أبيــات تغنــي في التمثيــل عــن صدورهــا: المبرد، من ضمن: نــوادر المخطوطات: تحـــ: عبــد الســلام هــارون، دار الجيــل، بيروت ١٩٩١.
- ســؤالات أبي حاتم السجســتاني للأصمعي، تحــ:

- د. محمد عودة سلامة أبو جري، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ١٩٩٤.
- شرح جمل الزجاجي: ابن خروف، تحـ: د. سلوى محمد عمر، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٤١٩هـ.
- شرح كتاب سيبويه: ابن خروف، تحـ: خليفة محمد خليفة بديري، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، طرابلس- ليبيا ١٩٩٥.
- الشعر والشُّعَرَاء: ابن قتيبة، تحـ: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٢.
- طبقات الشُّعَرَاء: ابن المعتز، تحـ: عبد الستار أحمد فراج، ط٤، دار المعارف، القاهرة ١٩٨١.
- طبقات النحويين واللغويين: أبو بكر الزبيدي، تحـ: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٤.
- العَين: الفَرَاهيديّ، تحـ: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد ١٩٨١- ١٩٨٦.
- غاية النهاية في طبقات القراء: ابن الجزري، تحـ: برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٦.
- فيض نشر الإنشراح من روض طي الاقتراح: محمد بن الطيب الفاسي، تحـ: د. محمد يوسف فجال، ط٢، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي ٢٠٠٢.
- الكامل: المبرد، تحـ: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العَرَبيّ، القاهرة.
- كتاب (الديباج) المنسوب إلى أبي عبيدة دراسة في تحقيق النسبة: د. علي محسن بادي، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية والتربوية/ جامعة بابل، العدد ٣٣، ٢٠١٧ .
- ما وضع في اللُّغَة عند العرب إلى نهاية القرن الثالث: د. محمد حسين آل ياسين، مجلة المورد، مجـ٩-عدد٤/ ١٩٨١.
- المبرد- دراسة ببلوغرافية: د. رزوق فرج رزوق، مجلة المورد، مجـ٣- عدد١/ ١٩٧٤.
- مختصر كتاب الفرق بين السين والصاد: ابن كيسان، تحـ: د. تركي العتيبي، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل- الرياض، مج٢- عدد٣/ ٢٠٠٠.
- المزهر: جلال الدين السيوطي، تحـ: محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت ١٩٨٧.
- معجم الشُّعَرَاء في كتاب العَين: عبد العزيز إبراهيم، مجلة المورد، مجـ١٧- عدد٢، ٣/١٩٨٨.
- معجم الشُّعَرَاء في لسان العرب: د. ياسين الأيوبي، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٧.
- معرفة القراء الكبار: الذهبي، تحـ: د. طيار آلتي قولاج، مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف الديانة التركي، استانبول ١٩٩٥.
- مفردة أبي عمرو بن العلاء البصري: أبو عمرو الداني، تحـ: د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق ٢٠٠٨.
- من اسمه عمرو من الشُّعَرَاء: ابن الجراح، تحـ: د. محسن غياض و د. مصطفى عبد اللطيف جياووك، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٩٩.
- الموشح: المرزباني، تحـ: محمد علي البجاوي، دار نهضة مصر، القاهرة ١٩٦٥.
- النجوم الزاهرة: بن تغري بردي، مط. دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٢٩.
- نزهة الألباء: أبو البركات الأنباري، تحـ: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العَرَبيّ، القاهرة ١٩٩٨.
- نوادر المخطوطات: تحـ: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت ١٩٩١.
- الوافي بالوفيات: الصفدي، تحـ: هلموت ريتر وآخرين، ط٣، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، دار صادر، بيروت ١٩٩١.
- وفيات الأعيان: ابن خلكان، تحـ: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت.